Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS) • Vol 7, Issue 32 (2023) • P: 41 - 23
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeps
ISSN: 2522-3399 (Online) • ISSN: 2522-3399 (Print)

Activating Educational Vouchers in Private Education Schools in the Light of the American Experience, Entrance to the Privatization of Public Education (proposed Concept)

Mrs. Amal Muhammad Ali Al-Khudair*[1] , Dr. Nisreen Nasser Al-Sayari[1]

[1] Faculty of Education | Imam Muhammad Bin Saud Islamic University | KSA

Received: 28/05/2023

Revised: 07/06/2023

Accepted: 10/06/2023

Published: 30/08/2023

* Corresponding author: marya.fawwaz@gmail.com

Citation: Al-Khudair, A. M., & Al-Sayari, N. N. (2023). Activating Educational Vouchers in Private Education Schools in the Light of the American Experience, Entrance to the Privatization of Public Education (proposed Concept). *Journal of Educational and Psychological Sciences, 7*(32), 23 – 41. https://doi.org/10.26389/AJSRP.K280523

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aims to present a proposed conception to activate educational vouchers at private schools in the light of American experience as an entrance to privatization of public education after noticing the perceptions of educational experts about the (physical-administrative-procedural) requirements to activate educational vouchers in private schools. To achieve the previous objectives, the study used the descriptive method via Delphi style, which is one of the methods of future studies. The study conducted in two rounds between two groups of (13) experts with an interest in educational vouchers. The study reached several results, perhaps the most prominent of which are :1. The physical requirements to activate educational vouchers in private schools include the sufficiency of the material value of the educational voucher to cover the cost of basic education services for the beneficiaries, in addition to the variation of the educational voucher's value for the beneficiaries according to the educational stage .2 .The most prominent administrative requirements to activate educational vouchers in the private schools appears on the submission of clear reports from the school in case of exclusion or cancellation the service for some beneficiaries and continuous follow-up of the service' quality provided for the beneficiaries .3. The most important procedural requirements to activate educational vouchers in the private schools are the periodical evaluation of the facilities of private schools, the adequacy of their equipment, and educational means, in addition to identifying and announcing the institutional evaluation criteria for private schools as they are specialized and receive government support. Considering that, the study presents a proposed conception to activate educational vouchers in the private schools in light of the American experience as an entrance to privatization of public education with contemporary starting points and practices that employing global expertise.

Keywords: educational vouchers - privatization - Delphi method - future studies- private schools- American experience.

تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام (تصور مقترح)

أ. أمل بنت محمد علي الخضير*[1]، د / نسرين بنت ناصر السياري[1]

[1] كلية التربية | جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية كمدخل لخصخصة التعليم العام، وذلك بعد التعرف على تصورات خبراء التربية حول متطلبات تفعيل القسائم التعليمية (المادية – الإدارية – الإجرائية) بمدارس التعليم الأهلي. ولتحقيق الهدف السابق اتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب دلفاي، الذي يعد من أحد أساليب الدراسات المستقبلية، من خلال جولتين بين مجموعة من الخبراء ذوي الاهتمام بالقسائم التعليمية وعددهم (13) خبيراً. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

1. تتضمن المتطلبات المادية لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي كفاية القيمة المادية للقسيمة التعليمية لتغطية تكلفة خدمات التعليم الأساسية للمستفيدين، بالإضافة لتفاوت قيمة القسيمة التعليمية للمستفيدين وفقاً للمرحلة الدراسية.2. تتمثل أبرز المتطلبات الإدارية لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في تقديم تقارير واضحة من المدرسة الأهلية في حالة استبعاد أو إلغاء الخدمة عن بعض المستفيدين، وكذلك المتابعة المستمرة لجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.3. من أهم المتطلبات الإجرائية لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي التقييم الدوري لمرافق المدارس الأهلية وكفاية تجهيزاتها والوسائل التعليمية بها، إضافة إلى تحديد وإعلان معايير التقييم المؤسسي للمدارس الأهلية كونها متخصصة وتستقبل دعماً حكومياً. وعلى ضوء ذلك قدمت الدراسة تصورا مقترحا لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية كمدخل لخصخصة التعليم العام ذا منطلقات معاصرة وممارسات توظف الخبرات العالمية.

الكلمات المفتاحية: القسائم التعليمية – الخصخصة في التعليم – أسلوب دلفاي – الدراسات المستقبلية – مدارس التعليم الأهلي – التجربة الأمريكية.

المقدمة.

يعد التعليم من أهم المؤشرات التنموية المجتمعية في العصر الحالي باعتباره أحد أهم أشكال الاستثمار في رأس المال البشري؛ فلا يقاس التقدم الحضاري للمجتمعات بحجم الاستثمار المادي فقط وإنما بمقدار الإنجاز العلمي والقيمة المضافة التي يقدمها التعليم للمجتمع، والتي تظهر في تنمية المهارات والقدرات.

لذلك أصبح له النصيب الأكبر في الميزانية السنوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث بلغت قيمة ميزانية قطاع التعليم في عام (2023) (189.000.000.000) ريال بنسبة (16.96%) من إجمالي الميزانية السنوية، وهو ثاني أعلى قطاع في نسبة الميزانية ويتساوى معه قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية، ويسبقهم القطاع العسكري في حجم الصرف (وزارة المالية، 2022)، الأمر الذي يعكس درجة اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بالتعليم وأنه من أهم الأولويات لديها. وقد جعلته أحد مجالات التركيز في رؤية (2030) كونه ركيزة أساسية في بناء الانسان (وزارة التعليم، 1442هـ). وقد أولت حكومة المملكة اهتماما بالغا بالتعليم، فعملت على إيصاله لجميع المناطق والمحافظات، من خلال افتتاح المدارس والكليات والجامعات وفروعها، تطبيقا لما ورد في المادتين (229) و(230) من وثيقة سياسة التعليم المذكورة، في الباب الثامن الذي يعنى بتمويل التعليم: "تعتبر الدولة أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاته، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية"، و"تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتوجيه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة"(حكيم، 2012م، ص.263).

كما تحملت حكومة المملكة الرشيدة العبء المالي الأكبر في التعليم وتمويله؛ حيث قدمت الخدمات التعليمية بشكل مجاني لجميع المواطنين في جميع مراحل التعليم العام والتعليم العالي، إضافة إلى التعليم الفني والتدريب المهني، واهتمت بصرف المكافآت المالية المُعينَة لطلاب الجامعات ومدارس تحفيظ القرآن الكريم ومدارس التربية الخاصة، كما قامت بصرف مكافآت مالية لبعض طلاب التعليم العام القاطنين في القرى والصحاري النائية وذلك لتشجيعهم على الالتحاق بالمدارس (آل دربه والجبري، 2020م، ص.1796). ونتيجة لذلك ارتفعت تكلفة تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، فبلغت ميزانية التعليم في عام (2023) (150.000.000.000) ريال، وذلك بارتفاع نسبته (50%) مقارنة بميزانية التعليم في عام (2017) التي بلغت (100.000.000.000) (وزارة المالية، 2022). فالتمويل الحكومي هو المصدر الأساسي لتمويل التعليم في المملكة، وتوجد عدة مصادر تمويلية ثانوية تتمثل في الشراكة المجتمعية والتبرعات والمنح والهبات التي يقدمها أفراد أو جماعات وبعض مشروعات التبرع من أجل الأبنية المدرسية (المالكي، 2013م، ص.132).

ومنذ إصدار وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية وحكومتنا الرشيدة تدعم إنشاء المدارس الأهلية إلى جانب اهتمامها بجودة التعليم الذي تُقدمه هذه المدارس؛ حيث نصت مادة (175) في الفصل السادس من الوثيقة على "تشجع الدولة التعليم الأهلي في كافة مراحله ويخضع لأشراف الجهات التعليمية المختصة فنياً وإدارياً ويوضح ذلك النظام الخاص به" كما أكدت مادة (179) أنه " يحقق إشراف الدولة على التعليم الأهلي الأهداف التالية: ضمان مستوى مناسب من التربية والتعليم لا يقل من مستوى مدارس الدولة"، و"تقدير مدى المساعدة المالية التي تقرر للمدرسة لتحقيق العدل والتوازن بين مختلف المدارس الاهلية". (وزارة التعليم، د.ت، ص.25). لذلك قدمت المدارس الأهلية في أغلب مناطق المملكة العربية السعودية عدة خدمات تعليمية للطلاب، عبر توفير بيئة تعليمية ومنهج دراسي يتماشى مع المعايير الدولية وسياسة التعليم في المملكة، بالإضافة إلى توفير خدمات لا منهجية كالنشاطات الرياضية والثقافية والاجتماعية، كما تقدم خدماتها لأبناء المغتربين وبعض من أبناء المواطنين، ويتاح للأسر اختيار ما يناسبهم وفقا لمتطلباتهم واحتياجات أبنائهم. وقد وضعت وزارة التعليم عدة معايير وضوابط لإصدار تراخيص المدراس الأهلية، وكذلك لتقييم جودة التعليم الذي تقدمه.

وقد أشارت الحربي (2017، ص.59) إلى أن مسؤولية التعليم لا تقع على الحكومات وحدها؛ بل هي مسؤولية مجتمعية، بما في ذلك القطاع الخاص والأفراد وجميع مؤسسات المجتمع، لذلك ينبغي على الدول إعادة ترتيب أولوياتها وإعادة هندسة التعليم بما يتماشى مع مبدأ التعليم للجميع، من خلال إتاحة إمكانية مساهمة القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية في تمويل التعليم. وأوضحت اللجنة الوطنية للتدريب والتعليم الأهلي (2022م، ص.2) أنه بالرغم من صغر حجم قطاع التعليم الأهلي حاليا، إلا أنه يتمتع لمميزات تؤهله للمساهمة وبقوة في تحقيق مستهدفات رؤية 2030 وكل ما يدعم بناء رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية. حيث يلعب التعليم الأهلي والأجنبي دورا بارزا في تقديم جودة تعليم تتوافق مع متطلبات النمو الوطني، وهو يقدم مجموعة من الفرص للمستثمرين للمساهمة في ترشيد الانفاق الحكومي على التعليم بتنويع النماذج التعليمية المقدمة وفقاً الطلب والاحتياج، ودعم تحقيق نسب التوطين المطلوبة في المملكة. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي يقوم به قطاع التعليم الأهلي والأجنبي إلى جانب التعليم الحكومي في تعزيز تحقيق الرؤية الوطنية؛ إلا أنه ساهم في وجود فجوة في الخيارات التعليمية المتاحة للمواطن كما نوه المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج بالكويت (د.ت)، وتتطلب معالجة ذلك تقليص حجم القطاع العام في العملية التعليمية، من خلال فتح المجال لمساهمة القطاع الخاص والهيئات غير الحكومية والوقفية لتقديم خدمات التعليم، بالتوازي مع تحسين حوكمة المؤسسات التعليمية

وتشجيع القطاع الخاص وتسهيل عمله، وفتح المجال للاستثمار في التعليم من خلال صيغ تمويل لا تركز على الربح فقط، بل تهدف إلى الاستثمار فيه.

وتعد الخصخصة من أبرز الصيغ الاستثمارية في تمويل التعليم، ويقصد بها مشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي في توفير وتقديم الخدمات التعليمية والخدمات المساندة في جميع المجالات المتاحة كالتشغيل والتطوير والبنية التحتية، على ألا يتعارض مع سياسة الدولة ومجانية التعليم بهدف تحقيق تكافؤ الفرص وترشيد الإنفاق وتجويد الخدمات التربوية (الفايز، 2011م، ص.20). وهي إحدى الخيارات الرئيسية لتحسين الخدمات التربوية، وتجويدها في التعليم المحلي والعربي والدولي. وتبرز محلياً في إطار توجه الدولة من خلال خططها التنموية، إلى اعتبار القطاع الخاص شريكاً استراتيجياً في مسيرة التنمية والتطوير، في القطاعات الخدمية عامة وقطاع التعليم خاصة. حيث تبلورت فكرة إنشاء شركة وطنية خاصة تتولى الإشراف على إدارة مشروع (تطوير) الذي أطلقه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – رحمه الله -، وتشغيله على أسس اقتصادية تتيح المنافسة بوصفها إحدى الركائز الرئيسة لضمان الكفاءة والفاعلية في العملية التعليمية (الفايز، 2011م، ص.51). وتتعدد أوجه مشاركة القطاع الخاص في برامج الخصخصة للمرافق الحكومية، من خلال إدارة عدة خدمات تعليمية والاستثمار فيها، كطباعة الكتب، والنقل المدرسي، والإسكان الطلابي، وتأجير مرافق المدارس والجامعات وتشغيلها، وإدخال الحاسب الآلي في التعليم، وبناء المدارس من قبل القطاع الخاص وتأجيرها على وزارة التعليم والاستثمار فيها، وصيانة المباني التعليمية وتشغيلها وإدارتها، وكذلك خصخصة التعليم في المناطق النائية. (العتيبي، 2004م، ص.56).

وقد بادر قطاع التعليم العام بتنفيذ برامج للخصخصة منذ صدور موافقة المقام السامي على استراتيجية التخصيص الصادرة من المجلس الاقتصادي الأعلى (المركز الوطني للتخصيص، د.ت). وتتضمن برامج التخصيص للتعليم تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في إدارة بعض الخدمات التعليمية: مثل إنشاء المباني وصيانتها، طباعة الكتب الدراسية، النقل المدرسي أي أن الخصخصة ستكون جزئية بمشاركة القطاع الخاص، بتسهيل تقديم الفرص للقطاع الخاص لتنفيذ المشاريع ضمن بيئة تنظيمية واستثمارية ومحفزة للاستثمار على المدى القصير والطويل. (التميمي، 2021)

وتعتبر القسائم أو السندات التعليمية شكل من أشكال خصخصة التعليم والاستثمار فيه، وتقوم فكرتها على تقديم الحكومة سندات تعليمية للآباء وذلك ليتعلم أبناؤهم في مدارس التعليم الأهلي التي يختارونها، حيث تركز وظيفة الحكومة هنا في المساعدة في تمويل مصاريف التعليم بدلًا من توفير التعليم نفسه وتجهيزاته، فالمدارس الجيدة تستطيع استقطاب أكبر عدد من الطلبات على خدماتها طبقًا لآلية السوق ومن ثم تسعى إلى زيادتها، على عكس المدارس سيئة المستوى التي ستعاني من انخفاض الطلب على خدماتها. ومن الجدير بالذكر أن نظام القسائم التعليمية يوفر حوافزا لجميع المدارس لكي تسعى إلى زيادة كفاءة خدماتها التعليمية (آل رشدان، 2008، ص.155). كما يمكن أن يتم تقديم القسائم التعليمية على شكل تمويلات إضافية للمدارس التي تقبل أطفال الأسر الفقيرة (المالكي، 2013م، ص.135). فنظام القسائم التعليمية يساهم في خلق منافسة هادفة بين المؤسسات التعليمية؛ ما يجعلها تسعى لرفع مستوى وجودة الخدمات التي تقدمها، كما يتيح للطلاب وأولياء أمورهم حرية اختيار المدارس المتلائمة مع تطلعاتهم.

من هنا كان لابد من البحث عن مصادر مساندة للتمويل الحكومي للتعليم من خلال تشجيع مشاركة المجتمع في تمويل البرامج التعليمية، ففي المملكة العربية السعودية أصبح البحث عن موارد مساندة خياراً استراتيجياً لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم، وقد جاءت هذه الدراسة لتقديم تصور مقترح لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي كمدخل لخصخصة التعليم العام.

مشكلة الدراسة:

تشهد المملكة العربية السعودية في السنوات الحالية تزايداً هائلا في عدد السكان، حيث كشف تقرير الهيئة العامة للإحصاء لمنتصف عام (2021) أن إجمالي عدد السكان في المملكة بلغ (34,1) مليون نسمة (الهيئة العامة للإحصاء، 2021)، ما يتزامن معه زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم في المملكة. فقد أشارت إحصائيات وزارة التعليم إلى ارتفاع عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العام ليصل إلى (6,213,366) طالب وطالبة في عام (2020) بزيادة قدرها (0,6%) مقارنة بالعام الذي يسبقه؛ حيث بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العام عام (2019) (6,175,125) (وزارة التعليم، 1443هـ). وترى دراستي (الدمخ وآخرون، 2019) و(العنزي، 2022) أنه من المتوقع أن تكون هناك زيادة مستمرة في أعداد المدارس والطلاب، لذلك لابد من إيجاد بدائل لتمويل التعليم والتقليل من الاعتماد على الدعم الحكومي، من خلال تبني استراتيجيات جديدة لسد النقص في الاستثمارات والموارد المالية، خصوصا مع زيادة النمو السكاني، وازدياد الطلب المجتمعي على التعليم.

وتحرص المملكة العربية السعودية على تقديم فرص تعليمية جيدة ومتساوية لجميع الطلاب؛ ويتجلى ذلك في مقولة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- عند إطلاق الرؤية الوطنية: "سيكون هدفنا أن يحصل كل طفل سعودي على

فرص التعليم الجيد، وفق خيارات متنوعة" (رؤية 2030، ص.36). إلى جانب أن ذلك سيسهم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لأجندة الأمم المتحدة (2030) الذي ينص على "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة" (وزارة التعليم، 1442).ولتحقيق ذلك بذلت وزارة التعليم جهوداً لتطوير التعليم العام وتجويد نواتج التعلم، وتعزيز قدرة قطاع التعليم على المنافسة عالمياً، فبالإضافة إلى تحقيق العديد من المنجزات خلال العام 2022، كالتقدم في مؤشرات الأداء العالمية في مجال التعليم، فقد احتلت المملكة المركز الثالث في مؤشر إجمالي الإنفاق على التعليم، بحسب تقرير التنافسية العالمي لعام 2022م، وتقدمت المملكة خمس مراتب في مؤشر التنمية البشرية (HDI) الصادر عن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020م (المنصة الوطنية الموحدة، 1444هـ).

ولمواجهة هذا التحدي ظهرت الحاجة إلى مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية من خلال برامج التخصيص. وتؤكد دراسة (البقية والشريف، 2021) على أهمية الخصخصة للتعليم، وترى دراسة (الفايز، 2011) أن هناك عدة نتائج إيجابية متوقعة من تطبيق الخصخصة في القطاع التعليمي منها التقليل من مركزية التعليم والتوسع في انتشار التعليم وزيادة التنافس بين المؤسسات التعليمية، وأظهرت دراسة (الغامدي والمفيز، 2021) أن أهم إجراءات تطبيق التخصيص في التعليم هي تهيئة مبان مدرسية مناسبة لعمليتي التعليم والتعلم، وتوفير ميزانية سنوية كافية لكل مدرسة بناء على عدد طلابها وإنجازاتها، ترشيح قادة مدارس أكفاء وفق معايير دقيقة بعد تأهيلهم، إقرار مجالس استشارية لمساعدة القادة في إدارة المدارس وتعد شركة تطوير التعليم القابضة من أبرز مؤسسات القطاع الخاص التي شاركت في خصخصة قطاع التعليم في عدة مشاريع، منها مشروع القسائم التعليمية "معين" الذي أُطلق بتاريخ 2016/8/31م (شركة تطوير القابضة، 2020). وتؤكد دراستي حسين وآدم (2018) و(سفر، 2022) على دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي ومساهمتها في تحقيق المساواة في فرص التعليم وتحسين نوعيته خاصة لذوي الدخل المنخفض، ومن الضروري توسيع نطاقها لتشمل كافة الفئات من الطلبة. كما أكدت دراسة (Hussein, 2022) فعالية تطبيق القسائم التعليمية في المدارس الأهلية في الرفع من مستوى تحصيل الطلاب.

وفي حقيقة الأمر واجه تطبيق القسائم التعليمية في المملكة عدة عقبات، لذلك اقتصر تطبيقه على طلاب التربية الخاصة عبر مشروع القسائم التعليمية "معين" الذي يقدم منحا مجانية من وزارة التعليم للدراسة في مدرسة رياض أطفال والتربية الخاصة أو برنامج التربية الخاصة في المدارس الأهلية -نظرا لحساسية هذه الفئة وخصوصيتها- وفق اشتراطات معينة (تطوير التعليم القابضة، ٢٠٢٠)، وقد بينت دراسة الوطبان (2020م، ص. 367) أن هذا المشروع واجه كثيرا من التحديات تمثلت في ضعف الحوافز للعاملين، وقلة القيادات المؤهلة والمتخصصة في إدارة مثل هذه المشاريع، وعدم كفاية اللوائح والأدلة التنظيمية المتعلقة بالمشروع، وضعف وعي المجتمع بالخدمات التي يقدمها المشروع، وضعف البنية التحتية وتجهيزات المدارس، وارتفاع تكاليف المشروع بشكل مستمر. وقد سبقت تجربة المملكة العربية السعودية للقسائم التعليمية في مجال التعليم العام عدة دول، منها الولايات المتحدة الأمريكية التي أثبتت التقارير الرسمية نجاح تجربتها، وأعربت العوائل المستفيدة عن رضاها عن الخدمات المقدمة (حسين وآدم، 2018م، ص.148).

وقد لوحظ بعد مراجعة الدراسات السابقة قلة البحوث التي تناولت متطلبات تفعيل القسائم التعليمية كمدخل لتخصيص التعليم العام، إضافة إلى ندرة البحوث العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع في ضوء التجربة الأمريكية.

أسئلة الدراسة:

لذلك تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس التالي:

ما التصور المقترح لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام؟

وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1- ما المتطلبات المادية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية من وجهة نظر الخبراء؟
2- ما المتطلبات الإدارية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية من وجهة نظر الخبراء؟
3- ما المتطلبات الإجرائية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية من وجهة نظر الخبراء؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية كمدخل لخصخصة التعليم العام، من خلال تحديد المتطلبات (المادية، الإدارية، الإجرائية) لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية.

أهمية الدراسة:

- تظهر أهمية الدراسة في أنها جاءت معززة لمقولة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- عند إطلاق الرؤية الوطنية: "سيكون هدفنا أن يحصل كل طفل سعودي على فرص التعليم الجيد، وفق خيارات متنوعة" (رؤية 2030، ص.36). حيث إنها تركز على دعم فكرة التعليم الجيد والعادل للجميع ومن بينهم فئتي التربية الخاصة ورياض الأطفال التي ضُمنت في مشروع "معين".
- وتتجلى أهمية الدراسة من الناحية العلمية في أنه يؤمل أن تسهم الدراسة في إثراء المكتبة العربية وانطلاقة للمزيد من البحوث في هذا المجال. كما يمكن أن تساعد في إضافة معرفة جديدة للمتخصصين باقتصاديات التعليم وبدائل تمويل التعليم وخصخصة الخدمات التربوية.
- كما تظهر أهميتها العملية في أنها قد تساهم نتائج الدراسة في تزويد المسؤولين وأصحاب القرار بمتطلبات تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي، ما يساعد في خلق المنافسة بين المدارس لتجويد الخدمات التي تقدمها. كما يؤمل أن يسهم التصور المقترح تقديم رؤية قابلة للتطبيق والتوظيف، بشكل يساعد على تحقيق مستهدفات رؤية (2030). كذلك قد تفيد نتائج هذه الدراسة في دفع العديد من الباحثين إلى إجراء بحوث جديدة تربط بين موضوعه وبين المتغيرات المستجدة في الميدان التربوي.

حدود الدراسة:

تقتصر نتائج الدراسة الحالية على الحدود التالية:

- الحد الموضوعي: بناء تصور مقترح لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام، من خلال تحديد المتطلبات (المادية، الإدارية، الإجرائية) اللازمة لتفعيلها.
- الحد البشري: (13) خبيرا تربويا في مجالي تمويل التعليم والقسائم التعليمية.
- الحد المكاني: مدارس التعليم الأهلي المطبق بها مشروع معين بالمملكة العربية السعودية.
- الحد الزماني: تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفصل الثالث للعام الجامعي 1444هـ/2023م.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري

2-1-1-مفهوم القسائم التعليمية في التعليم العام:

تسمح القسائم التعليمية للأسر بتحديد جودة ونوع ومكان تعليم أبنائهم، بحيث يتاح له الاختيار بين المدارس الخاصة وهي بذلك تشجع التنافس بين المدارس الخاصة على تجويد خدماتها، ومن هنا كان لابد من التعرف على هذه القسائم واجراء الدراسات للبحث في السبل المثلى للاستفادة منها لتجويد التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع في التعليم.

وتعرف القسائم لغة هي جمع قسيمة وهي "وَثِيقَة لَهَا فِي التَّعَامُل أَكثر من نُسْخَة" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004م، ص.735). وقد تعددت آراء الباحثين والخبراء في تفسير تعريف القسائم التعليمية، فيعرفها غبان (2001) بأنها "إيصالات مالية تمكن حاملها من التعلم في مدارس عامة أو خاصة حسب اختيارهم، حيث تتكفل الحكومة بالدفع المادي لمتلقي التعليم وهذا الدفع يمكن أن يتم مباشرة إلى أولياء أمور الطلبة أو للطلبة أنفسهم أو بطريقة غير مباشرة أي إلى المدارس المختارة وفي الحالتين تقوم المدارس باسترداد قيمتها نقداً من الحكومة " (ص.163). فيما يرى حسين وآدم (2018) أن القسائم التعليمية عبارة عن "شهادات رسوم دراسية تصدر من قبل الحكومة ويعاد صرفها من قبل المدارس التي يختارها الطلبة" (ص.147). وتبينها سفر (2022) أنها "الدعم المادي الذي تقدمه وزارة التعليم، بهدف تشجيع القطاع الخاص على تطوير التعليم وترشيد الانفاق الحكومي وتحقيق التوسع في التعليم الأهلي من خلال توفير خدمة تعليمية متميزة لطلاب التربية الخاصة ورياض الأطفال وتهيئة فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب وفق أعلى المعايير" (ص.489).

فالقسائم التعليمية هي سندات مالية تقدمها وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى الطلاب أو أولياء الأمور بحيث يتم الاستفادة منها في المدارس الحكومية أو الأهلية لدفع نفقات التعليم في المدارس التي يرغبونها بها، ومن الاستعراض السابق للتعريفات التي تناولت مفهوم القسائم التعليمية، نجد أنها تركز على هدفين، يتمثل الأول في اتاحة الاختيار لأولياء الأمور، أما الثاني فهو تجويد الخدمات التعليمية.

وقد أوضحت منظمة اليونسكو (2018م، ص.52).أن نظام القسائم التعليمية يهدف إلى تيسير التحاق الفئات المهمشة بالمدارس الخاصة، وتخفيف العبء عن كاهل الدولة في الانفاق على التعليم، كما يسعى إلى زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس الخاصة ومستوى التحصيل العلمي ومعدلات التخرج.

مفهوم خصخصة التعليم العام:

ورد في (معجم المعاني الجامع، د.ت) أن الخَصخَصة لغة هي اسم مصدر خَصْخَصَ، وخَصْخَصَةُ مُؤَسَّسَةٍ عُمومِيّةٍ: "نَقْلُ تَسْيِيرِ إدارتِها وَشُؤونِها الْمَالِيَّةِ مِنْ مِلْكِيَّةِ الدَّوْلَةِ إلى قِطاعٍ خاصٍّ".

وقد تباينت آراء الباحثين في شرح معنى الخصخصة. فيقصد بها لدى العيدروس (2019) أنها عبارة عن "مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات، التي تكفل نقل ملكية وإدارة المشاريع العامة أو إسناد تقديم خدمات حكومية معينة إلى القطاع الخاص، والتي يمكن أن تأخذ أشكالا متعددة. مثل إسناد مهام إدارة وتشغيل أصل مملوك للحكومة إلى جهة من القطاع الخاص، وعقود الامتياز التي تتضمن قيام جهة من القطاع الخاص ببناء أصل معين وتشغيله؛ من أجل تحقيق التنمية بالاعتماد على حرية المنافسة، وتعبئة الموارد البشرية وإصلاح الجهاز الإداري للدولة، وتبسيط الإجراءات الحكومية " (ص.335). بينما أشارت الفايز (2011) إلى أنها تعني "تقديم بعض الخدمات التربوية -التعليمية أو المساندة- في التعليم العام من قبل القطاع الخاص، باستخدام أكثر من أسلوب أو طريقة حسب طبيعة الخدمة نفسها، بهدف إشراك القطاع الخاص في تجويد الخدمات التربوية ورفع مستوى كفاءتها تحت مظلة الاشراف الحكومي على التعليم" (ص.12). ويرى كمبيجو (2019) أن الخصخصة هي "عملية تحويل الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية من القطاع العام الى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي" (ص.93). فالخصخصة هي تفعيل دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات لقطاع التعليم العام بما يحسن من جودة الخدمات المقدمة ويرشد الانفاق على التعليم.

وتهدف خصخصة التعليم العالي إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية، وهي تساعد الحكومة على تخفيف العبء عنها في أمور الخدمات للتفرغ هي لرسم السياسات، وتسعى إلى توسيع قاعدة الملكية ومشاركة المجتمع في التنمية، كما تساهم في تقديم فرص تعليمية لأولئك الذين لم يتسن لهم التعليم لأسباب مختلفة (البقية والشريف، 2021م، ص.134).

2-1-2-التجربة الأمريكية في تفعيل القسائم التعليمية:

نظرا لأن نظام التعليم في الولايات المتحدة يعد من أفضل الأنظمة التعليمية في العالم، كما يخصص له موارد مالية متنوعة وكبيرة لتمويله، ونتيجة لكون الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بتفعيل القسائم التعليمية منذ فترة طويلة وقع الاختيار على تجربتها ليُبنى في ضوئها التصور المقترح لتفعيل القسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية. ويتفق البقية والشريف (2021م، ص.144) مع الفايز (2011م، ص.38) أن من بين أساليب خصخصة المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية هو نظام سندات الصرف التعليمية -القسائم التعليمية- التي تتيح الفرصة أمام أولياء الأمور لاختيار المدارس التي يرغبون إلحاق أطفالهم بها. ويوضح البقية والشريف (2021م، ص144) أن هذ القسائم لها قيمة مالية محددة لكل طفل في سن المدرسة بحيث يستخدم الاهل القسيمة لإلحاق ابنهم بالمدرسة الأهلية التي يختارونها بما يتناسب مع قيمة القسيمة أو يقوم الأهل بدفع فارق الرسوم.

كما يذكر حسين وآدم (2018م، ص.148) أن التجارب الأمريكية لاستخدام الكوبونات في التعليم بدأت خلال العام الدراسي (1972)، حيث طبقت على مجموعة من المدارس الحكومية في منطقة في ولاية كاليفورنيا تسمى (Alum Rock) وكانت تضم نحو (15.000) طالب، (55%) من أصول إسبانية و(12%) من السود. وقد كان هذا المشروع عبارة عن تجربة ممولة من الحكومة الفيدرالية بهدف الوقوف على التأثيرات التعليمية والاجتماعية لخطة نظام القسائم التعليمية على النظام المدرسي واستمرت هذه التجربة لخمسة أعوام. شارك بها ربع المدارس، وكان لهذه المدارس الحق في استخدام قيمة هذه القسائم التي تمثل موارد إضافية لها، وقد تغلبت هذه التجربة على أبرز الانتقادات التي عادة ما توجه إلى نظام القسائم ، فلم يسئ استخدام القسيمة من حيث استخدامها من قبل أسر لا تستحقها مالياً، ولم يعزز استخدام القسائم التفرقة العنصرية، بل كانت هناك أدلة تشير إلى أنها تعمل بالاتجاه المعاكس حيث عمل على تعزيز

التنوع ، كما استغلت بعض المدارس الخاصة هذا النظام كفرصة لجذب الطلاب من الأقليات غير البيضاء واخيراً لم تقتصر دلائل النجاح على الجانب الرسمي، بل عم الرضا بين الأسر المستفيدة.

ويعد برنامج (McKay) من أقدم وأشهر مبادرات القسائم التعليمية قسيمة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مبادرة تخدم الطلاب ذوي الإعاقة في ولاية فلوريدا، وتأسست عام (1999). وتشير الاحصائيات أنها خدمت (أكثر من 22000) طفل في العام الدراسي (2010-2011). وقد دشنت ولاية إنديانا أوسع برنامج قسائم مدرسية في أمريكا، والذي يوفر قسيمة لأي طفل في أسرة مكونة من أربعة أفراد لا يتجاوز دخلها (60,000) دولار سنويا. وفي عام (2011) أطلقت ولاية أوهايو برنامج القسائم التعليمية للأطفال المصابين بالتوحد. وفي نفس العام بدأت ولاية كارولينا الشمالية في تقديم ائتمان ضريبي لأولياء الأمور للطلاب ذوي الإعاقة مقابل الرسوم الدراسية للمدارس الخاصة أو لمصاريف التعليم المنزلي الخاص. (Winters, 2011).

وعلى الرغم من قِدم أنظمة القسائم التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك العديد من السلبيات التي تواجه مستفيدي القسائم التعليمية من ذوي الاحتياجات الخاصة، يذكرها (COPAA) مجلس الآباء والمحامين الأمريكي (د.ت) في الآتي:

1. الاجبار على التنازل عن الحقوق، فمن يقبل القسيمة يفقد الحماية الفيدرالية الهامة المصممة لضمان المساواة في الوصول إلى التعليم
2. الفصل بين ذوي الإعاقة والعاديين وعدم دمجهم.
3. القيمة المقدمة من برنامج القسائم لا يغطي المواصلات أو الخدمات الضرورية الأخرى، ولا يدعم جميع احتياجات الطالب.
4. لا توجد حماية قانونية تذكر إذا طُلب من الطفل مغادرة المدرسة.
5. غالبًا لا توجد مساءلة عن نتائج الطلاب في مدرسة خاصة أو دينية.
6. غالبًا ما يتم تقديم المشورة للطلاب ذوي الإعاقة أو يتم العثور عليهم غير مؤهلين للالتحاق بمدرسة خاصة بسبب تعقيدات أو تحديات احتياجاتهم.
7. قلة توفر البيانات المتعلقة بمقارنة النتائج الأكاديمية للطلاب ذوي الإعاقة المشاركين في برامج القسائم مع طلاب المدارس العامة.
8. يُطلب من الطلاب الذين لا يمكن تلبية احتياجاتهم وتم تسريحهم من المدرسة الخاصة بدء عملية التقييم والتخطيط بموجب قانون تعليم الأفراد المعاقين (IDEA) مرة أخرى مما يتسبب في إضاعة وقت ثمين للطفل ذوي الاعاقة خلال مرحلة تكون بعض المهارات وتعلمها.

نلاحظ من العرض السابق للتجربة الأمريكية التنوع في تفعيل القسائم التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية حسب الولايات وحسب الفئة المستفيدة، وبناء عليه تفاوتت نسب النجاح للتفعيل ويمكن أن نلخص أبرز المشاكل التي واجهت تفعيل القسائم التعليمية في زيادة عبء العمل على المعلمين بسبب بعض التنظيمات الإدارية، كما أنه لا يمكن الجزم بأن ارتفاع المستوى التحصيلي كان بسبب تفعيل القسائم التعليمية.

ثانياً- الدراسات السابقة:

- **دراسة الفايز (2011)** سعت إلى تقديم استراتيجية مقترحة لخصخصة بعض الخدمات التربوية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال التعرف على أهم التجارب العربية والعالمية في مجال خصخصة الخدمات التربوية في التعليم العام والمتطلبات التنظيمية والتشريعية والاجتماعية اللازمة لخصخصة بعض الخدمات التربوية في التعليم العام، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي بأسلوبيه الوثائقي والمسحي، كما استخدمت الاستبانة والمقابلة الشخصية كأدوات للدراسة الميدانية وبلغ أفراد الدراسة المشاركين (194) من القيادات التربوية في وزارة التعليم، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها موافقة أفراد الدراسة على النتائج الإيجابية المتوقعة من خصخصة الخدمات التربوية التعليمية والمساندة كالتقليل من مركزية التعليم والتوسع في نشر التعليم وزيادة التنافس بين المؤسسات التعليمية.
- **دراسة حسين وآدم (2018)** هدفت إلى التعرف على دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، وقد شمل مجتمع الدراسة 25 خبيرا و100 مديرا ومديرة، اختار الباحثان عينة عشوائية بلغت 11 خبيرا. و48 مديرا. وكانت أهم النتائج: أنسب ألية لتنفيذ تمويل التعليم الأساسي بنظام الكوبونات التعليمية أن تمنح الدولة الكوبون للأسرة ذات الدخل المنخفض، وأن من إيجابيات تمويل التعليم بنظام الكوبونات أنه يقلل نسبة الفقر، تقليل التسرب، العدالة في توزيع الفرص التعليمية.

- **دراسة الوطبان (2020)** اهتمت بوضع عده توصيات لتطوير معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية، من خلال التعرف على واقع تطبيق المشروع، وأبرز التحديات التي تواجه تطبيقه، وقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي حيث وزعت استبانات على جميع قادة وقائدات المدارس المطبقة لمشروع معين والبالغ عددها (111). وأظهرت الدراسة وضوح سياسات وأنظمة مشروع معين، وقيام الوزارة بمتابعة الطلاب الملتحقين بالمشروع وأخذها لملاحظات ورأي العاملين بالمشروع من أجل تطويره. وأن تمويل مشروع معين للقسائم التعليمة وأوجه الصرف فيه مناسبة، كما كشفت النتائج أن أبرز التحديات التي تواجه تطبيقه تتمثل في ضعف الحوافز المقدمة للعاملين في المشروع، وقلة عدد القيادات الإدارية المؤهلة والمتخصصة في إدارة مثل هذه المشاريع وضعف دور الاعلام في الإعلان والتوعية بأهمية المشروع في مواقع التواصل المختلفة.
- **دراسة البقية والشريف (2021)** ركزت على التعرف على دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفنية، والتعرف على أهم المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه خصخصة التعليم العام. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدم المنهج الوصفي بتطبيق استبانة لجمع البيانات. وقد توصلت الدراسة أن للخصخصة دور هام في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الفنية والاقتصادية. كما توصلت إلى أن المعوقات الاقتصادية هي أبرز المعوقات التي تواجه خصخصة التعليم العام.
- **دراسة سفر (2021)** سعت إلى تقديم تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم بالمدارس السعودية في ضوء التجربة الأمريكية، عبر التعرف على تصورات عينة الدراسة نحو تنويع مصادر تمويل التعليم بالمدارس السعودية بالمجالات التالية (المدرسة المنتجة، واستثمار المواهب الطلابية، والشراكة المجتمعية، والقسائم التعليمية). باتباع المنهج الوصفي المسحي، من خلال تطبيق مقابلات فردية كأداة أساسية للدراسة على عينة من القيادات التربوية بمنطقة مكة المكرمة والبالغ عددها (30) مشاركًا. وأظهرت الدراسة أن تصورات عينة الدراسة تشير إلى أهمية التنويع في مصادر تمويل التعليم بالمدارس السعودية تبعا للمجالات الثلاثة، كما أظهرت تصوراتهم وجود العديد من المعوقات في تلك المجالات تحول دون تطبيقها، وفي ضوء ذلك قدمت الدراسة التصور المقترح.
- **دراسة الغامدي والمفيز (2021)** اهتمت بتقديم تصور مقترح لتطبيق الخصخصة في مدارس التعليم العام في ضوء تجارب المدارس المستقلة، من خلال التعرف على أبرز التجارب العالمية في هذا المجال، والتعرف على متطلبات تطبيق المدارس المستقلة. وقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وطبقت الاستبانة كأداة للدراسة على عينة عشوائية بسيطة بلغت (256) قائدة من قائدات مدارس التعليم العام الحكومي في مدينة الرياض. وتوصلت الدراسة إلى موافقة أفراد الدراسة بدرجة مرتفعة على أهمية متطلبات تطبيق المدارس المستقلة في مدارس التعليم العام، وكان من أبرز هذه المتطلبات تهيئة مبانٍ مدرسية مناسبة لعمليتي التعليم والتعلم، وتوفير ميزانية سنوية كافية لكل مدرسة بناء على عدد طلابها وإنجازاتها، وترشيح قادة مدارس أكفاء وفق معايير دقيقة بعد تأهيلهم.

تعليق على الدراسات السابقة:

نلاحظ اتفاق الدراسة الحالية مع دراستي سفر (2021) والغامدي والمفيز (2021) في هدفها الرئيسي المتمثل في تقديم تصور مقترح في موضوع الدراسة، وهي بذلك تختلف عن دراسة الفايز (2011) التي قدمت استراتيجية مقترحة. كما نلاحظ وجود اتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع القسائم التعليمية في المنهجية المستخدمة، حيث اتفقت مع دراسة الفايز (2011)، دراسة حسين وآدم (2018)، ودراسة الوطبان (2020)، ودراسة البقية والشريف (2021)، ودراسة الغامدي والمفيز (2021) في اتباع منهج البحث الوصفي المسحي عن طريق تطبيق أداة الاستبانة لجمع البيانات، وتختلف عنهم في ذلك دراسة سفر (2021) التي استخدمت المقابلة أداة لجمع البيانات. كما اتفقت مع دراسة حسين وآدم (2018) في استخدم أسلوب دلفاي باستطلاع آراء الخبراء في موضوع الدراسة. وتتفق كذلك مع جميع الدراسات السابقة في الحدود المكانية وهي المملكة العربية السعودية عدا دراسة حسين وآدم (2018) التي تم تطبيقها في دولة السودان الشقيقة.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة نواحي تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة، وتتمثل في ربط المشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة من متطلبات زيادة الطلب على التعليم ومتطلبات تحقيق رؤية المملكة 2030 وما نصت عليه "تعليم يدفع بعجلة اقتصادنا الوطني من خلال سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومنح مزيد من الصلاحيات الإدارية والفنية للقيادات التربوية، وتطوير التعليم العام، وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة" حيث استهدفت الدراسة الحالية وضع تصور مقترح لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام، وعلى حد علم الباحثة لم تتناول أي من الدراسات السابقة هذه النقطة البحثية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة الفكرة البحثية، وفي توظيف توصياتها ومقترحاتها في دعم مشكلة الدراسة، كما استفادت منها في اختيار منهجية الدراسة الملائمة من منهج وأساليب ومجتمع وأدوات لها، واستفادت كذلك منها في صياغة التصور المقترح للدراسة الحالية.

3-منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال دراسة الأطر النظرية لموضوع الدراسة. ويعتبر المنهج الوصفي أنسب المناهج المقترحة لهذه الدراسة حيث يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة، كما توجد في الواقع، ويقوم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً أو كمياً (عبيدات وآخرون،2014م، ص.188).

عينة الدراسة:

تم اختيار (15) خبيرا من خبراء التربية المهتمين بالقسائم التعليمية، وقد تم تحديدهم بالمواصفات التالية: (أستاذ مساعد – مشرفة تعليم أهلي – مديرة مدرسة مطبقة للقسائم التعليمية – من لهم اهتمامات بحثية أو مؤلفات في القسائم التعليمية وتمويل التعليم)،

أداة الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانة الجولة الأولى (أداة الجولة الأولى)، واستبانة الجولة الثانية (أداة الجولة الثانية) باستخدام أسلوب دلفاي، قُدمت للخبراء في مجال القسائم التعليمية البالغ عددهم (15) خبيرا. وتكونت الاستبانتين من الأبعاد التالية:

- **البعد الأول:** المتطلبات المادية لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية.
- **البعد الثاني:** المتطلبات الإدارية لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية.
- **البعد الثالث:** المتطلبات الاجرائية لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية.

وطبقت الدراسة أسلوب دلفاي كأداة رئيسية للدراسة، وهي إحدى أساليب دراسة المستقبل وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة؛ لتحديد متطلبات تفعيل القسائم التعليمية في المدارس الأهلية في ضوء التجربة الأمريكية كمدخل لخصخصة التعليم العام من وجهة نظر الخبراء المهتمين بالقسائم التعليمية ويعرف هذا الأسلوب بأنه "أداة مسحية لعقد مناقشات بين الخبراء، وتقدم من خلال جولات عديد من الاستبانات لمجموعة منتقاة من الخبراء بهدف التوصل إلى درجة من الاتفاق العام بين الخبراء فيما يتعلق بتحديد اتجاهات معينة واحتمالية حدوثها وزمن حدوثها وتأثيرها المتوقع" (فليّه والزكي، 2003م، ص.68).

أجراءات الدراسة:

- تم استخدام استبانات دلفاي؛ للحاجة إلى مزيد من التفاعل بخصوص تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية، وللاستفادة من الأحكام الذاتية للخبراء على أساس جماعي، وكذلك نظرا لرغبة الباحثة في دعم الدارسة بالحصول على معلومات دقيقة وصادقة وفقا للمعلومات التراكمية من الجولتين التي يجيب عنها الخبراء؛ من أجل التوصل إلى تصور مقترح اعتمادا على آراء المختصين، الذين يجمعون بين الخبرة في موضوع القسائم التعليمية والقدرة على الاستبصار والحدس.
- **الجولة الأولى**: تم تطبيق الاستبانة ثم جمعها من الخبراء وتطبيق بعض الإجراءات عليها كإعادة صياغة وتعديل ما طلبه الخبراء وحذف المتكرر فكان مجموع العبارات (17) عبارة تمثل ما توصلت إليه الباحثة من الأدبيات حول التجربة الأمريكية فيما يخص متطلبات تفعيل القسائم التعليمية في المدارس كمدخل لخصخصة التعليم العام، وقد استجاب لها (13) خبيراً -بعد اعتذار اثنين من الخبراء - وذلك بتحديد درجة الموافقة على العبارات وأسفرت الجولة الأولى عن الوصول إلى (22) متطلب موزعة على ثلاثة محاور - بعد إضافة متطلبات من الخبراء-.
- **الجولة الثانية:** بعد استقراء إجابات الخبراء في الجولة الأولى، أعدت الباحثة استبانة مع إجراء بعض التعديلات على استبانة الجولة الأولى من إعادة صياغة وحذف عبارات وإضافة فقرات. وكان مجموع العبارات (20) عبارة تمثل نتيجة الجولة الأولى الخاصة بمتطلبات تفعيل القسائم التعليمية في المدارس كمدخل لخصخصة التعليم العام، استجاب لها (12) خبيراً وذلك بتحديد

درجة الموافقة على العبارات وأسفرت الجولة الثانية عن الوصول إلى (21) متطلب موزعة على ثلاثة محاور - بعد إضافة متطلبات من الخبراء-.

4- نتائج الدراسة ومناقشتها.

إجابة السؤال الأول: ما المتطلبات المادية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية؟

تضمن هذا السؤال (4) عبارات وكانت نتائجها كما يلي:

- عبارات نسبة الموافقة عليها أكبر من 70% وعددها (3) عبارات من بين (4) عبارات وتحتاج إلى إعادة تقويم وهي بنسبة 75% من مجموع عبارات هذا السؤال.
- عبارة تم دمجها مع عبارة أخرى حسب رأي الخبراء.
- عبارة واحدة نسبة الموافقة عليها أقل من 70% وتم استبعادها وتمثل نسبة 25% من مجموع عبارات السؤال.
- أضاف الخبراء عبارتين لهذا المحور تم اضافتها لأداة الجولة الثانية وهما:

- تفاوت قيمة القسيمة التعليمية للمستفيدين وفقاً للمرحلة الدراسية.
- تضمين قيمة المصروفات الاستهلاكية كالزي المدرسي والقرطاسية والوجبات في مبلغ القسيمة التعليمية.

ويوضح الجدول رقم (1) تلك العبارات وتكراراتها ونسبها ومتوسطها الحسابي.

جدول (1): درجة موافقة الخبراء على المتطلبات المادية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية

م	العبارة	درجة الموافقة			المتوسط	النسبة	درجة الاتفاق	رتبة السؤال
		كبيرة ت	متوسطة ت	قليلة ت				
3	إمكانية اختيار أولياء الأمور للخدمات المساندة التي سيتم صرف مبلغ القسيمة التعليمية عليها.	7	4	2	2.23	74.36	متوسطة	1
1	كفاية القيمة المادية للقسيمة التعليمية لتغطية تكلفة خدمات التعليم الأساسية للمستفيدين.	7	5	1	2.15	71.79	متوسطة	2
4	إتاحة فرصة صرف القسيمة التعليمية لتغطية تكاليف المواصلات المخصصة لنقل المستفيدين.	6	4	3	2.15	71.79	متوسطة	3
2	تفاوت قيمة القسيمة التعليمية للمستفيدين وفقا لاحتياجاتهم المختلفة.	6	6	1	2.00	66.67	قليلة	4

إجابة السؤال الثاني: "ما المتطلبات الإدارية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية؟

تضمن هذا السؤال (6) عبارات وكانت نتائجها كما يلي:

- جاءت نسبة الموافقة على جميع العبارات أكبر من 70%.
- أضاف الخبراء (4) عبارات لهذا المحور تم اضافتها لأداة الجولة الثانية وهي:

- إعطاء المدارس الأهلية الصلاحية في وضع أنظمتها التعليمية وفق ما يتناسب مع سياسة التعليم ورؤية المملكة.
- الزامية لاختبارات المهنية للعاملين بمدارس التعليم الأهلي
- حصول المدرسة على شهادة اعتماد أو شهادة جودة
- مساهمة المدرسة الأهلية في خدمة المجتمع التعليمية.

ويوضح جدول رقم (2) تلك العبارات وتكراراتها ونسبها ومتوسطها الحسابي

جدول(2): درجة موافقة الخبراء على المتطلبات الإدارية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية

م	العبارة	تكرارات الموافقة			المتوسط	النسبة	درجة الاتفاق	الرتبة
		كبيرة	متوسطة	قليلة				
6	تقديم تقارير واضحة من المدرسة الأهلية في حاله استبعاد او الغاء الخدمة عن بعض المستفيدين	12	1	0	2.92	97.44	كبيرة	1
1	المتابعة المستمرة لجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين	11	2	0	2.85	94.87	كبيرة	2
2	متابعة التطور الأكاديمي لأداء المستفيدين	11	1	1	2.77	92.31	كبيرة	3
3	المراجعة الدورية لتقارير أداء المستفيدين.	11	1	1	2.77	92.31	كبيرة	4
4	توضيح الأمور القانونية للمستفيدين من القسائم التعليمية ودواعي إيقافها.	9	4	0	2.69	89.74	كبيرة	5
5	مراجعة أسباب رفض قبول بعض الطلاب في المدرسة الأهلية	9	3	1	2.62	87.18	كبيرة	6

إجابة السؤال الثالث: ما المتطلبات الاجرائية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية؟

تضمن هذا السؤال (7) عبارات وجاءت نسبة الموافقة عليها أكبر من 70%. ويوضح الجدول رقم (4-3) تلك العبارات وتكراراتها ونسبها ومتوسطها الحسابي

جدول (3): درجة موافقة الخبراء في الجولة الأولى على المتطلبات الاجرائية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية

م	العبارة	تكرارات الموافقة			المتوسط	النسبة	درجة الاتفاق	الرتبة
		كبيرة	متوسطة	قليلة				
2	الصيانة الدورية للمرافق والتجهيزات في المدرسة الأهلية	10	3	0	2.77	92.31	كبيرة	1
3	التقييم الدوري لمرافق المدارس الأهلية وكفاية تجهيزاتها والوسائل التعليمية بها.	10	3	0	2.77	92.31	كبيرة	2
5	تحديد وإعلان معايير التقييم المؤسسي للمدارس الأهلية كونها متخصصة وتستقبل دعماً حكومياً.	10	3	0	2.77	92.31	كبيرة	3
4	التحديث الدوري للبيانات المتعلقة بخدمات المدرسة الأهلية.	9	4	0	2.69	89.74	كبيرة	4
6	نشر تقارير إحصائية سنوية تتضمن مؤشرات جودة الأداء المتعلقة بأعمال المدارس وتوضح مدى تقدم ترتيبها السنوي بين المدارس	10	1	2	2.62	87.18	كبيرة	5
7	تقديم خدمات استشارية لأولياء الأمور بشأن أفضل المدارس الأهلية المناسبة لاحتياج أبنائهم.	8	4	1	2.54	84.62	كبيرة	6
1	التركيز على التمايز في الخدمات والأنشطة التخصصية لتحقيق التنافسية الإيجابية.	7	5	1	2.46	82.05	كبيرة	7

مما سبق يمكن تحليل تلك متطلبات تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية من وجهة نظر الخبراء على النحو التالي:

- متطلبات نسبة الموافقة عليها أقل من 70% وهي عبارة واحده وتم استبعادها.
- متطلبات نسب الموافقة عليها أكثر من 70% وعددها 22 عبارة وهي متطلبات تحتاج إلى تقويم.

تحليل نتائج الجولة الثانية:

بعد استقراء إجابات الخبراء في الجولة الأولى، أعدت الباحثة استبانة الجولة الثانية بعد إجراء بعض التعديلات على استبانة الجولة الأولى من إعادة صياغة وحذف عبارات وإضافة فقرات. وكان مجموع العبارات (20) عبارة تمثل نتيجة الجولة الأولى الخاصة بمتطلبات تفعيل القسائم التعليمية في المدارس كمدخل لخصخصة التعليم العام، استجاب لها (12) خبيراً وذلك بتحديد درجة الموافقة على العبارات وأسفرت الجولة الثانية عن الوصول إلى (21) متطلب موزعة على ثلاثة محاور - بعد إضافة متطلبات من الخبراء- وفيما يلي تحليل لعبارات أسئلة كل محور من المحاور الثلاثة:

- **إجابة السؤال الأول: ما المتطلبات المادية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية؟**

تضمن هذا السؤال (4) عبارات وكانت نتائجها كما يلي:

- عبارات نسبة الموافقة عليها أكبر من 80% وعددها (3) عبارات من بين (4) عبارات وتم اعتمادها وهي بنسبة 75% من مجموع عبارات هذا السؤال.
- عبارة واحدة نسبة الموافقة عليها أقل من 80% وتم استبعادها وتمثل نسبة 25% من مجموع عبارات السؤال.

ويوضح جدول رقم (4) تلك العبارات وتكراراتها ونسبها ومتوسطها الحسابي

جدول(4): درجة موافقة الخبراء في الجولة الثانية على المتطلبات المادية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية

م	العبارة	درجة الموافقة			المتوسط	النسبة	درجة الاتفاق	الرتبة
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
2	كفاية القيمة المادية للقسيمة التعليمية لتغطية تكلفة خدمات التعليم الأساسية للمستفيدين	10	2	0	2.67	88.89	كبيرة	1
3	تفاوت قيمة القسيمة التعليمية للمستفيدين وفقاً للمرحلة الدراسية	10	2	0	2.67	88.89	كبيرة	1
4	تضمين قيمة المصروفات الاستهلاكية كالزي المدرسي والقرطاسية والوجبات في مبلغ القسيمة التعليمية	9	2	1	2.58	86.11	كبيرة	3
1	إمكانية اختيار أولياء الأمور للخدمات المساندة التي سيتم صرف مبلغ القسيمة التعليمية عليها	6	5	1	2.08	69.44	قليلة	4
	النسبة المئوية الكلية	%83,33						

يتضح من جدول (4) أن النسبة العامة لبعد المتطلبات المادية بلغت (83.33%)، مما يدل على أن درجة اتفاق الخبراء على هذا البعد كبيرة، وتدل هذه النتيجة على دور قيمة القسيمة التعليمية في الاستفادة الطلاب المستهدفين بشكل أمثل خاصة مع تفاوت حالاتهم الاجتماعية وظروفهم التعليمية الخاصة. وتتمثل أبرز المتطلبات المادية التي توصلت إليها الدراسة من وجهة نظر الخبراء:

1. كفاية القيمة المادية للقسيمة التعليمية لتغطية تكلفة خدمات التعليم الأساسية للمستفيدين.
2. تفاوت قيمة القسيمة التعليمية للمستفيدين وفقاً للمرحلة الدراسية.
3. تضمين قيمة المصروفات الاستهلاكية كالزي المدرسي والقرطاسية والوجبات في مبلغ القسيمة التعليمية.

- **إجابة السؤال الثاني: ما المتطلبات الإدارية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية؟**

تضمن هذا السؤال (7) عبارات وكانت نتائجها كما يلي:

- جميع العبارات نسبة الموافقة عليها أكبر من 80%

ويوضح الجدول رقم (5) تلك العبارات وتكراراتها ونسبها ومتوسطها الحسابي

جدول(5): درجة موافقة الخبراء في الجولة الثانية على المتطلبات الإدارية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية

م	العبارة	درجة الموافقة			المتوسط	النسبة	درجة الاتفاق	الرتبة
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
1	تقديم تقارير واضحة من المدرسة الأهلية في حالة استبعاد أو إلغاء الخدمة عن بعض المستفيدين	10	2	0	2.83	94.44	كبيرة	1
2	المتابعة المستمرة لجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين	11	0	1	2.83	94.44	كبيرة	1
3	متابعة التطور الأكاديمي لأداء المستفيدين	11	0	1	2.83	94.44	كبيرة	1
6	مراجعة أسباب رفض قبول بعض الطلاب في المدرسة الأهلية	11	0	1	2.83	94.44	كبيرة	1
4	المراجعة الدورية لتقارير أداء المستفيدين	9	2	1	2.67	88.89	كبيرة	5
5	توضيح الأمور القانونية للمستفيدين من القسائم التعليمية ودواعي إيقافها	9	2	1	2.67	88.89	كبيرة	5
8	إلزامية اجتياز الاختبارات المهنية للعاملين بمدارس التعليم الأهلي	8	4	0	2.67	88.89	كبيرة	5
	النسبة المئوية الكلية	%92.06						

يتضح من جدول (5) أن النسبة العامة لبعد المتطلبات الإدارية بلغت (90.97%)، مما يدل على أن درجة اتفاق الخبراء على هذا البعد كبيرة، وقد تعزى هذه النتيجة إلى تجدد حاجة الميدان التعليمي إلى عمليات المتابعة الدقيقة خاصة عند تفعيل الاتجاهات الإدارية الحديثة أو في حال سن تعليمات وتوجيهات جديدة. وتتفق هذه النتيجة جزئيا مع ما اقترحته دراسة المقبل (2021) في نموذجها من أهمية المتابعة الحقيقية لتطبيقات الخصخصة. وتتمثل أبرز المتطلبات الإدارية التي توصلت إليها الدراسة من وجهة نظر الخبراء:

1. تقديم تقارير واضحة من المدرسة الأهلية في حالة استبعاد أو إلغاء الخدمة عن بعض المستفيدين
2. المتابعة المستمرة لجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين
3. متابعة التطور الأكاديمي لأداء المستفيدين

- **إجابة السؤال الثالث: ما المتطلبات الاجرائية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية؟**

تضمن هذا السؤال (9) عبارات وكانت نتائجها كما يلي:

- جميع العبارات نسبة الموافقة عليها أكبر من 80%

ويوضح الجدول رقم (6) تلك العبارات وتكراراتها ونسبها ومتوسطها الحسابي

جدول(6): درجة موافقة الخبراء في الجولة الثانية على المتطلبات الاجرائية اللازمة لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية

م	العبارة	درجة الموافقة			المتوسط	النسبة	درجة الاتفاق	الرتبة
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
1	الصيانة الدورية للمرافق والتجهيزات في المدرسة الأهلية	11	1	0	2.92	97.22	كبيرة	1
2	التقييم الدوري لمرافق المدارس الأهلية وكفاية تجهيزاتها والوسائل التعليمية بها	11	1	0	2.92	97.22	كبيرة	2
3	تحديد وإعلان معايير التقييم المؤسسي للمدارس الأهلية كونها متخصصة وتستقبل دعماً حكومياً	11	1	0	2.92	97.22	كبيرة	3
4	التحديث الدوري للبيانات المتعلقة بخدمات المدرسة الأهلية	11	1	0	2.92	97.22	كبيرة	4
5	نشر تقارير إحصائية سنوية تتضمن مؤشرات جودة الأداء المتعلقة بأعمال المدارس وتوضح مدى تقدم ترتيبها السنوي بين المدارس	11	1	0	2.92	97.22	كبيرة	5
7	التركيز على التمايز في الخدمات والأنشطة التخصصية لتحقيق التنافسية الإيجابية	10	1	1	2.75	91.67	كبيرة	7
8	حصول المدرسة على شهادة اعتماد أو شهادة جودة	9	3	0	2.75	91.67	كبيرة	8
6	تقديم خدمات استشارية لأولياء الأمور بشأن أفضل المدارس الأهلية المناسبة لاحتياج أبنائهم	9	2	1	2.67	88.89	كبيرة	6
9	مساهمة المدارس الأهلية في خدمة المجتمع	9	2	1	2.67	88.89	كبيرة	9
	النسبة المئوية الكلية	%94.14						

يتضح من جدول (6) أن النسبة العامة لبعد المتطلبات الإجرائية بلغت (94.14%) وهو أعلى درجة بين الأبعاد الثلاثة، ما يدل على أن درجة اتفاق الخبراء على هذا البعد كبيرة. وتؤكد هذه النتيجة دور الإجراءات والعمليات الرقابية والتشغيلية في إنجاح عملية تفعيل القسائم التعليمية وتجويدها. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة ياسين (2014) من دور الرقابة الهام في ضبط العمل الإداري واكتشاف الأخطاء فيه. وتتمثل المتطلبات الإجرائية التي توصلت إليها الدراسة من وجهة نظر الخبراء:

1. الصيانة الدورية للمرافق والتجهيزات في المدرسة الأهلية.
2. التقييم الدوري لمرافق المدارس الأهلية وكفاية تجهيزاتها والوسائل التعليمية بها.
3. تحديد وإعلان معايير التقييم المؤسسي للمدارس الأهلية كونها متخصصة وتستقبل دعماً حكومياً.

مما سبق يمكن تحليل متطلبات تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية من وجهة نظر الخبراء في الجولة الثانية على النحو التالي:

- متطلبات نسبة الموافقة عليها أقل من 80% وهي عبارة واحده وتم استبعادها.
- متطلبات نسب الموافقة عليها أكثر من 80% وعددها 19 عبارة وتم اعتماده.

5- التصور المقترح.

إجابة السؤال الرئيس: ما التصور المقترح لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية؟

يشغل موضوع خصخصة التعليم العام الكثير من النقاشات في الوسط الأكاديمي والحكومي من حيث جدواه في تحسين جودة ونواتج التعليم وبما يمكن أن يؤدي إليه من زيادة الفوارق المجتمعية وعدم تكافؤ الفرص التعليمية. ويتمثل هدف التصور المقترح في تقديم نهج مقترح لتعزيز دور القطاع الخاص في خصخصة التعليم واقتراح المتطلبات اللازمة لإنجاح هذا الدور وذلك بالاستفادة من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تفعيل القسائم التعليمية في المدارس الأهلية كمدخل لخصخصة التعليم العام، واختيار أفضل الممارسات وعرضها على الخبراء في هذا المجال للوصول إلى شبه اجماع حولها.

ومن المتوقع أن يكون هذا التصور مفيداً للحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص والباحثين في مجال التعليم والتطوير التعليمي. واعتماداً على أدبيات الدراسة التي شملت الاطار المفاهيمي للقسائم التعليمية وخصخصة التعليم العام، والدراسات السابقة التي تناولتها الدراسة الحالية ونتائج التطبيق الميداني الذي قامت به الباحثة وسعياً للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة الذي نصه "ما التصور المقترح لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام؟"

تم وضع تصور مقترح لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي كمدخل لخصخصة التعليم العام، مع مراعاة أن يتم بناء هذا التصور في ضوء التجربة الأمريكية وفق ما توصلت إليه الدراسة بشبه إجماع من الخبراء. وقد تمت الإجابة عنه من خلال التصور المقترح الذي تضمن الجوانب الآتية: المبررات، المرتكزات أو المنطلقات، الأهداف، المتطلبات، والآليات اللازمة للتنفيذ، والمعوقات التي قد تحول دون تطبيق هذا التصور.

مبررات التصور المقترح: تتضح أهمية بناء التصور المقترح في النقاط الآتية:

أولاً: مبررات داخلية تتمثل في:

1. ارتفاع الرواتب والأجور وكذلك تكلفة المباني والتجهيزات وصيانتها
2. الهدر التعليمي المتمثل في الرسوب والتسرب وما يترتب عليه من تكاليف ضائعة
3. ضرورة مواكبة التسارع المعرفي والتكنولوجي في المدارس من خلال الأنشطة المنهجية واللامنهجية.

ثانياً: مبررات خارجية تتمثل في:

1. المستجدات والتغيرات الاقتصادية التي تواجه دول العالم ومن أبرزها جائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من زيادة العبء المالي وصعوبة الاستمرار في الإنفاق بسخاء على التعليم.
2. ضعف مساهمة المجتمع في دعم التعليم وتمويله.
3. التزايد المستمر في عدد السكان وما ترتب عليه من زيادة في الطلب على التعليم في ظل محدودية الموارد والطاقة الاستيعابية للمدارس.
4. نتائج الدراسات وتوصيات الأبحاث التي نادت بضرورة إيجاد بدائل لتمويل التعليم والتقليل من الاعتماد على الدعم الحكومي، من خلال تبني استراتيجيات جديدة لسد النقص في الاستثمارات والموارد المالية، خصوصا مع زيادة النمو السكاني والدراسات التي اكدت على دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم.

منطلقات التصور المقترح: بُني التصور المقترح على عدة منطلقات وركائز، هي:

1. وثيقة سياسة التعليم في المملكة في الباب الثامن تمويل التعليم في المادتين 229 و230 "تعتبر الدولة أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاته، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية، وتراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتوجيه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة"
2. رؤية المملكة 2030 حيث ورد فيها: نؤمن بدور القطاع الخاص ولذلك سنفتح له أبواب الاستثمار من أجل تشجيع الابتكار والمنافسة.
3. الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم ومنها الهدف السابع الذي ركز على تمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مُشاركتهم لتحسين الكفاءة الماليّة لقطاع التعليم.
4. وثيقة برنامج التخصيص التي تدعم هدفين رئيسيين لرؤية المملكة 2030 هما إتاحة الأصول المملوكة للدولة امام القطاع الخاص، وتخصيص خدمات حومية محددة.

أهداف التصور المقترح: يسعى التصور المقترح لتحقيق ما يلي:

1. تزويد المسؤولين وأصحاب القرار بمقترح لمتطلبات تفعيل القسائم التعليمية كمدخل لخصخصة التعليم الأهلي بالاستفادة من التجربة الأمريكية.
2. المساعدة في خلق المنافسة بين المدارس لتجويد الخدمات التي تقدمها.
3. كما يؤمل أن يسهم التصور المقترح تقديم رؤية قابلة للتطبيق والتوظيف، من أجل تجويد تحقيق مستهدفات رؤية (2030).

متطلبات التصور المقترح: لكي يتم تنفيذ التصور المقترح لابد من توافر مجموعة من المتطلبات في النظام لتحقيق أهداف التصور المقترح بكفاءة ويمكن تقسيمها إلى فئتين:

أولا: متطلبات مالية:

1. كفاية القيمة المادية للقسيمة التعليمية لتغطية تكلفة خدمات التعليم الأساسية للمستفيدين
2. تفاوت قيمة القسيمة التعليمية للمستفيدين وفقاً للمرحلة الدراسية
3. تضمين قيمة المصروفات الاستهلاكية كالزي المدرسي والقرطاسية والوجبات في مبلغ القسيمة التعليمية

ثانيا: متطلبات إدارية:

1. تقديم تقارير واضحة من المدرسة الأهلية في حالة استبعاد أو إلغاء الخدمة عن بعض المستفيدين
2. المتابعة المستمرة لجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين
3. متابعة التطور الأكاديمي لأداء المستفيدين
4. مراجعة أسباب رفض قبول بعض الطلاب في المدرسة الأهلية
5. المراجعة الدورية لتقارير أداء المستفيدين
6. توضيح الأمور القانونية للمستفيدين من القسائم التعليمية ودواعي إيقافها
7. إلزامية اجتياز الاختبارات المهنية للعاملين بمدارس التعليم الأهلي
8. منح المدارس الأهلية صلاحية وضع أنظمتها التعليمية وفق ما يتناسب مع سياسة التعليم ورؤية المملكة

ثالثاً: متطلبات اجرائية

1. الصيانة الدورية للمرافق والتجهيزات في المدرسة الأهلية
2. التقييم الدوري لمرافق المدارس الأهلية وكفاية تجهيزاتها والوسائل التعليمية بها
3. تحديد وإعلان معايير التقييم المؤسسي للمدارس الأهلية كونها متخصصة وتستقبل دعماً حكومياً
4. التحديث الدوري للبيانات المتعلقة بخدمات المدرسة الأهلية
5. نشر تقارير إحصائية سنوية تتضمن مؤشرات جودة الأداء المتعلقة بأعمال المدارس وتوضح مدى تقدم ترتيبها السنوي بين المدارس
6. التركيز على التمايز في الخدمات والأنشطة التخصصية لتحقيق التنافسية الإيجابية
7. حصول المدرسة على شهادة اعتماد أو شهادة جودة
8. تقديم خدمات استشارية لأولياء الأمور بشأن أفضل المدارس الأهلية المناسبة لاحتياج أبنائهم
9. مساهمة المدارس الأهلية في خدمة المجتمع.

آليات تطبيق التصور المقترح: ويقصد بها الممارسات والأنشطة والعمليات التي يتم من خلالها تنفيذ التصور المقترح، وهي:

1. التهيئة والتخطيط:

وتتضمن تشكيل فريق التخطيط لتطوير المقرر. على أن يتم اشراك كل من له صلة بالقسائم التعليمية والتعليم الأهلي في هذا الفريق، من أجل إعداد خطة لتفعيل القسائم التعليمية، وتتضمن الأهداف والإجراءات والمتطلبات وزمن التنفيذ، بالإضافة لتحديد المتطلبات المادية والبشرية بدقة، ووضع معايير تقويم دقيقة وأدوات قياس مناسبة ثم اعتمادها.

ويقترح أن يتكون فريق العمل من أعضاء لديهم تمكن علمي وخلفية نظرية عن الخصخصة والقسائم التعليمية كأساتذة اقتصاديات التعليم والباحثين الذين ألفوا في هذا المجال، وأعضاء مارسوا العمل على نظام القسائم التعليمية معين كمدراء ومديرات مدارس القسائم التعليمية ومشرفات التربية الخاصة ومشرفات التعليم الأهلي.

2. **التحليل:**

ويقوم فريق التخطيط هذه الخطوة تحليل واقع المدارس الأهلية المرشحة للتفعيل باستخدام أسلوب SWOT بتشخيص واقع البيئة الداخلية ونقاط القوة والضعف، وواقع البيئة الخارجية وتحديد الفرص والتهديدات، وبذلك يتم الاستفادة من الفرص ونقاط القوة في دعم التصور ومعالجة والتخفيف من نقاط الضعف والتهديدات وتقليل الاثار السلبية لها.

3. **التصميم:**

وفي هذه المرحلة يتم وضع الخطة التنفيذية وتصميم البرامج التأهيلية والتدريبية لمدراء المدارس والمشرفين والخبراء من المؤسسات التي سيتم اشراكها في تفعيل القسائم التعليمية، وكذلك يتم في هذه المرحلة توضيح نظام الحوافز والمحاسبة والتقويم، أيضاً يضع فريق التخطيط الرؤية والرسالة والقيم ويعد قائمة الأهداف الاستراتيجية.

4. **التنفيذ:**

الإعلان عن موعد بدء التنفيذ التجريبي لتفعيل القسائم التعليمية؛ باختيار عينة للتطبيق وتحديد الزمن ثم بدء التنفيذ وفق الخطة التشغيلية بتحويل الأهداف الاستراتيجية والبرامج إلى أهداف تنفيذية تفصيلية قابلة للقياس والتقويم ووضع مبادرة لتنفيذ كل هدف تفصيلي، كما يتم اسناد المهام والأدوار والمسؤوليات مع استمرار التدريب وفق الحاجة. وبعد ذلك القيام بعمليات التقويم لتعديل الأخطاء والانحرافات.

5. التقويم والمتابعة:

تقويم جميع مراحل البرنامج بشكل مستمر وذلك باستخدام المعايير الموضوعة مسبقاً والاستفادة من نتائج التقويم والتغذية الراجعة، للتأكد من مدى تنفيذ الأهداف التفصيلية وتوافق الخطة التشغيلية مع التنفيذ، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال وجود انحرافات

معوقات تطبيق التصور المقترح: يتوقع أن تقف عدة صعوبات وعقبات حيال تطبيق التصور المقترح وتحقيق أهدافه، أهمها:

1- عدم إجراء تخطيط جيد لبرامج تفعيل القسائم التعليمية، يراعي إشراك الخبراء ذوي الاختصاص وذوي العلاقة المباشرة مع المستفيدين في عملية التخطيط، وأولياء أمور المستفيدين في عمليات التخطيط.
2- ضعف البنية التحتية للمدارس التي سيطبق بها البرنامج، وضعف تجهيزاته وقلة مرافقه.
3- سرعة إجراء عمليات التطوير والتجويد دون إعداد وتهيئة الكادر الفني والإداري، ودون مراعاة الوقت الأمثل لإجرائها.
4- التركيز على متابعة جودة المرافق التعليمية وتجهيزات المباني المدرسية، دون متابعة توظيفها بشكل صحيح ومستمر.
5- إغفال متابعة التطور الأكاديمي للطلاب، وعدم التحقق من أسباب إخفاقهم أو ضعف تقدمهم.

خاتمة.

يؤمل أن يخدم التصور المقترح توجهات ميدان تطوير التعليم العام الذي يسعى إلى التوسع في مشاريع خصخصة التعليم تحقيقا لرؤية 2030 من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة العربية السعودية. لذلك تم بناء هذا التصور في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ حيث جاءت متطلبات تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ثلاث أبعاد تتثمل في المتطلبات المادية والإدارية والبشرية.

وقد بينت نتائج الدراسة أن من أهم المتطلبات المادية لتفعيل القسائم التعليمية في مدراس التعليم الأهلي كفاية القيمة المادية للقسيمة التعليمية لتغطية تكلفة خدمات التعليم الأساسية للمستفيدين، بالإضافة لتفاوت قيمة القسيمة التعليمية للمستفيدين وفقاً للمرحلة الدراسية. كما أظهرت نتائجها أن المتطلبات الإدارية لتفعيل القسائم التعليمية في مدراس التعليم الأهلي تتضمن تقديم تقارير واضحة من المدرسة الأهلية في حالة استبعاد أو إلغاء الخدمة عن بعض المستفيدين، وكذلك المتابعة المستمرة لجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين. وكذلك توصلت الدراسة إلى أن أبرز المتطلبات الإجرائية لتفعيل القسائم التعليمية في مدراس التعليم الأهلي التقييم الدوري لمرافق المدارس الأهلية وكفاية تجهيزاتها والوسائل التعليمية بها، إضافة إلى تحديد وإعلان معايير التقييم المؤسسي للمدارس الأهلية كونها متخصصة وتستقبل دعماً حكومياً.

وتوصي الدراسة بتطبيق التصور المقترح لتطوير مشروع القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية، كما توصي بضرورة التركيز على قوة البنية التحتية للمدارس الأهلية التي تطبق هذا المشروع والاهتمام بتجهيزاتها ومرافقها لكي تقدم خدمات ذات مستوى أعلى، وخلصت الدراسة إلى أهمية مراعاة إشراك الخبراء والمستفيدين من المشروع في عمليات التخطيط لبرامج تفعيل القسائم التعليمية.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية

- البقية، محمد بن ناصر؛ والشريف، منيرة بنت محمد. (2021). الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، 74، 141-167.
- حسين، بانقا طه الزبير حسين؛ وآدم، سوسن أحمد. (2018). دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم - السودان. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 7(2)، 145-154.
- حكيم، عبد الحميد. (2012). نظام التعليم وسياسته. إيتراك للنشر والتوزيع.
- آل دربة، عبد الله علي؛ والجبري، يحيى عبد الله. (2020). بدائل تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. مجلة شباب الباحثين لكلية التربية جامعة سوهاج، 5 (5)، 1790-1810.
- الدمخ، أمينة حمد؛ والبارقي، مصلحة بنت حسين؛ والمهيدلي، سامية تراحيب. (2019). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 10، 23-42.
- رؤية 2030. (د.ت). رؤية المملكة 2030. تم الاسترداد من https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.pdf
- سفر، منال عبد الرحمن محمد. (2022). تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم بالمدارس السعودية في ضوء التجربة الأمريكية. مجلة جامعة عمان العربية للبحوث - سلسلة البحوث التربوية والنفسية، 7 (1)، 483-506.
- عبيدات، ذوقان؛ وعبد الحق، كايد؛ وعدس، عبد الرحمن. (2014)، البحث العلمي: مفهومه. أدواته. أساليبه. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- العتيبي، فهد عباس. (2004). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية. (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة الملك سعود. تم الاسترداد من http://dr-alameri.com/wp-content/uploads/2016/05/%D8%A5%D8%B3%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85.pdf
- العنزي، نوال بنت عبيد. (2022). استشراف مستقبل التعليم بمنطقة تبوك: تطبيق السلاسل الزمنية. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 11(1)، 98-114.
- العيدروس، أغادير سالم. (2019). الكفايات الجوهرية للموظفين في ضوء متطلبات الخصخصة: دراسة تطبيقية على إدارة التعليم بالعاصمة المقدسة في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية 43(4)، 327-394.
- الغامدي، إيمان عمر؛ والمفيز، خولة بنت عبد الله بن محمد. (2021). متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء تجارب المدارس المستقلة: تصور مقترح. مجلة التربية، 192(2)، 239-272.
- غبان. محروس بن أحمد إبراهيم. (2001). التعليم السندي وامكانية الافادة منه في تطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية التربية بالمنصورة. 46، 159-190.
- الفايز، هيله عبد الله. (2011). استراتيجية مقترحة لخصخصة بعض الخدمات التربوية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. (رسالة دكتوراه غير منشوره). جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.
- فلية، فاروق عبده؛ والزكي، أحمد عبد الفتاح. (2003). الدراسات المستقبلية منظور تربوي. دار المسيرة.
- كمبيجو، أسماء عبد الله حامد. (2019). الاحتياجات المهنية لقائدات المدارس في ضوء خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة البحث العلمي في التربية، 20(12)، 89-112.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (2004). المعجم الوسيط. دار الدعوة.
- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. (د.ت). سياسات إصلاح منظومة التعليم وتمويله في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج.
- المركز الوطني للتخصيص. (د.ت). وثيقة برنامج التخصيص خطة 2020. تم الاسترداد من https://www.ncp.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Documents/Privatization%20Delivery%20Plan%20_AR.pdf

- المقبل، الجوهرة عبد الرحمن. (2021). أنموذج مقترح لخصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030 من وجهة نظر قيادات تعليم جدة. المجلة العربية للنشر العلمي، (29)، 128-163.
- المنصة الوطنية الموحدة. (1444ه). التعليم والتدريب. تم الاسترداد من https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/EducationInKSA
- منظمة اليونسكو. (2018). التقرير العالمي لرصد التعليم المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا. منشورات اليونسكو.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2021). تقدير عدد السكان لمنتصف عام 2021م. تم الاسترداد من https://www.stats.gov.sa/ar/43
- وزارة التعليم. (د.ت). وثيقة سياسة التعليم في المملكة. تم الاسترداد من https://edu.moe.gov.sa/Riyadh/WorkPlace/females/RawabiOffice/PublishingImages/Pages/page2/1-%20%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9.pdf
- وزارة التعليم. (1442). كلمة ولي العهد في "القمة العالمية للتعليم" تؤكد على استمرار نهج المملكة في بناء الإنسان. ودعم التنمية وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة. تم الاسترداد من https://www.moe.gov.sa/ar/mediacenter/MOEnews/Pages/ld-2021-921.aspx
- وزارة التعليم. (1443ه). إحصاءات التعليم العام. تم الاسترداد من https://departments.moe.gov.sa/Statistics/Educationstatistics/Pages/GEStats.aspx
- وزارة المالية. (2022). بيان الميزانية لعام 2022. تم الاسترجاع من https://www.mof.gov.sa/budget/2022/Pages/default.aspx
- الوطبان، هند عبدالله عبد العزيز. (2020). واقع تطبيق تمويل التعليم في مشروع معين للقسائم التعليمية بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 17، 345 -.382.
- معجم المعاني الجامع. (د.ت). الخصخصة. تم الاسترداد من https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9
- ياسين، سالمي. (2014). المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة إصلاح وترشيد عمليات الإنفاق الحكومي. مجلة الإستراتيجية والتنمية، 4 (7)، 220-253.
- آل رشدان، عبد الله. (2008). في اقتصاديات التعليم. (ط.3). دار الاوائل للنشر والتوزيع.
- الحربي، أمل عبد الرحمن. (2017). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل، مجلة العلوم التربوية، 2(1)، 78-٥٨.
- حكيم، عبد الحميد عبد المجيد. (2012). نظم التعليم وسياسته. مكتبة ايتراك.
- شركة تطوير التعليم القابضة. (2020). معين للقسائم التعليمية. تم الاسترداد من https://voucher.tatweer.sa
- المالكي، عبد الله بن محمد بن صالح. (2013). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة. المجلة السعودية للتعليم العالي، (10)، 113-147.
- اللجنة الوطنية للتدريب والتعليم الأهلي. (2022). دراسة الوضع الراهن لقطاع التعليم الأهلي والعالمي في المملكة العربية السعودية. تم الاسترداد من https://nctpe.com/wp-content/uploads/2023/01/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86-%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-2022-.pdf
- التميمي، تهاني [@tahany6897]. (2021م يونيو 10). ثريد عن الخصخصة والخصخصة في التعليم: برنامج الخصخصة أطلق في 2018، يسعى إلى تحديد الأصول والخدمات الحكومية القابلة للتخصيص [نص][تغريدة]. تويتر. استرجع في 21مايو2023م، من https://twitter.com/tahany6897/status/1403063592593899531?s=20

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- COPAA. (n.d). Voucher Programs and Children with Disabilities. https://www.copaa.org/page/Choice
- Hussein, A. (2022). School Vouchers for Greater Educational Equity. Journal of Management & Engineering Integration, 15(1), 12-22. https://www.proquest.com/scholarly-journals/school-vouchers-greater-educational-equity/docview/2706457524/se-2
- Winters, Marcus. (2011). The Promise of Special Education Vouchers. https://www.nationalaffairs.com/publications/detail/the-promise-of-special-education-vouchers